

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد عبد الرحمن البنا
وعضوية القضاة السادة

د. أكرم مساعدة، محمد متروك العجارمة، ناصر التل، محمد عبده شموط

المميز:

وكلاؤه المحامون/

المميز ضده: الحق العام.

بتاريخ ٢٠٠٨/١١/١٨ قدم هذا التمييز للطعن في الحكم الصادر عن محكمة الجنايات
الكبرى في القضية رقم (٢٠٠٨/٢٥) فصل ٤/١١/٢٠٠٨ القاضي بما يلي:-

١- عملاً بالمادة (١٧٧) من الأصول الجزائية إداة المتهم
حمل وحياسة سلاح ناري بدون ترخيص طبقاً للمادتين (٣ و ٤) من قانون الأسلحة
النارية والأخاطر و عملاً ببنات المادتين ودلالة المادة (١١/د) من ذات القانون الحكم
بحبسه مدة ثلاثة شهور والرسم ومصادرة البنديقية المضبوظة.

٢- عملاً بالمادة (٢٣٦) من الأصول الجزائية تجريم المتهم
القتل عملاً طبقاً للمادة (١/٢٢٨) من قانون العقوبات.

وعطفاً على ما جاء بقرار التجريم و عملاً بالمادة (١/٢٢٨) عقوبات تقرر المحكمة إعدام
المجرم شقفاً حتى الموت.

محكمة التمييز الأردنية

بصفحتها : الجزائية

رقم القضية: ١٦٧٠/٢٠٠٨

التحقيق.

مجلس من ١٠ أعضاء على التحقيق في الأفعال التي تقع من موظفي المؤسسة العامة للمياه والصرف الصحي في لبنان وذلك في إطار التحقيق في الفساد الإداري والمالي في المؤسسات العامة. وقد تم تشكيل المجلس في ١٠/١٠/٢٠٠٤ بموجب القرار رقم ١٠٠٤/٢٠٠٤ الصادر عن مجلس الوزراء.

التحقيق في الفساد الإداري والمالي.

تم تشكيل المجلس في ١٠/١٠/٢٠٠٤ بموجب القرار رقم ١٠٠٤/٢٠٠٤ الصادر عن مجلس الوزراء. وقد تم تشكيل المجلس في ١٠/١٠/٢٠٠٤ بموجب القرار رقم ١٠٠٤/٢٠٠٤ الصادر عن مجلس الوزراء.

التحقيق في الفساد الإداري والمالي.

تم تشكيل المجلس في ١٠/١٠/٢٠٠٤ بموجب القرار رقم ١٠٠٤/٢٠٠٤ الصادر عن مجلس الوزراء. وقد تم تشكيل المجلس في ١٠/١٠/٢٠٠٤ بموجب القرار رقم ١٠٠٤/٢٠٠٤ الصادر عن مجلس الوزراء.

التحقيق.

تم تشكيل المجلس في ١٠/١٠/٢٠٠٤ بموجب القرار رقم ١٠٠٤/٢٠٠٤ الصادر عن مجلس الوزراء. وقد تم تشكيل المجلس في ١٠/١٠/٢٠٠٤ بموجب القرار رقم ١٠٠٤/٢٠٠٤ الصادر عن مجلس الوزراء.

التحقيق في الفساد الإداري والمالي.

تم تشكيل المجلس في ١٠/١٠/٢٠٠٤ بموجب القرار رقم ١٠٠٤/٢٠٠٤ الصادر عن مجلس الوزراء.

تم تشكيل المجلس في ١٠/١٠/٢٠٠٤ بموجب القرار رقم ١٠٠٤/٢٠٠٤ الصادر عن مجلس الوزراء.

התובעים (1/788) ואלה הם שמות המבקשים להגיש תביעה - 1

התביעות:-

1. תביעה להחזרת המטרה למאן פרום המטרה הנכונה והתביעה הנכונה
2. תביעה להחזרת המטרה למאן פרום המטרה הנכונה והתביעה הנכונה
3. תביעה להחזרת המטרה למאן פרום המטרה הנכונה והתביעה הנכונה



בשם השופט... תביעה... ואלה הם שמות המבקשים להגיש תביעה

תביעה להחזרת המטרה למאן פרום המטרה הנכונה והתביעה הנכונה
2/11/2008

תביעה להחזרת המטרה למאן פרום המטרה הנכונה והתביעה הנכונה

תביעה להחזרת המטרה למאן פרום המטרה הנכונה והתביעה הנכונה

1. תביעה להחזרת המטרה למאן פרום המטרה הנכונה והתביעה הנכונה
2. תביעה להחזרת המטרה למאן פרום המטרה הנכונה והתביעה הנכונה
3. תביעה להחזרת המטרה למאן פרום המטרה הנכונה והתביעה הנכונה

תביעה להחזרת המטרה למאן פרום המטרה הנכונה והתביעה הנכונה

1. תביעה להחזרת המטרה למאן פרום המטרה הנכונה והתביעה הנכונה
2. תביעה להחזרת המטרה למאן פרום המטרה הנכונה והתביעה הנכונה
3. תביעה להחזרת המטרה למאן פרום המטרה הנכונה והתביעה הנכונה

תביעה להחזרת המטרה למאן פרום המטרה הנכונה והתביעה הנכונה

1. תביעה להחזרת המטרה למאן פרום המטרה הנכונה והתביעה הנכונה
2. תביעה להחזרת המטרה למאן פרום המטרה הנכונה והתביעה הנכונה
3. תביעה להחזרת המטרה למאן פרום המטרה הנכונה והתביעה הנכונה

في المحل المذكور... والاصل فيه ان يثبت بالبرهان... والاصل فيه ان يثبت بالبرهان... والاصل فيه ان يثبت بالبرهان...

فانما... والاصل فيه ان يثبت بالبرهان... والاصل فيه ان يثبت بالبرهان... والاصل فيه ان يثبت بالبرهان...

في المحل المذكور... والاصل فيه ان يثبت بالبرهان... والاصل فيه ان يثبت بالبرهان... والاصل فيه ان يثبت بالبرهان...

lawpedia.io

في المحل المذكور... والاصل فيه ان يثبت بالبرهان... والاصل فيه ان يثبت بالبرهان... والاصل فيه ان يثبت بالبرهان...

في المحل المذكور... والاصل فيه ان يثبت بالبرهان... والاصل فيه ان يثبت بالبرهان... والاصل فيه ان يثبت بالبرهان...

((..... ٨ ١ -
 (.....))

:-

.....

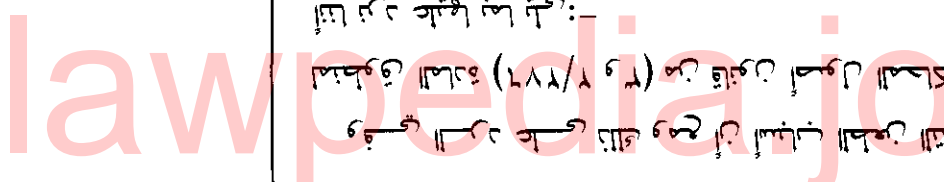
.....

:-

.....

:-

.....



lawpedia.jo

وحيث أن محكمة الجنايات الكبرى قد توصلت لهذه النتيجة فيكون قرارها موافق للأصول والقانون وأسباب الطعن لا ترد عليه من هذه الناحية ويتعين ردها.

أما ما جاء بالسبب الثالث من حيث القول بأن محضر التحقيق لدى المدعي العام قد شابه بطلان شكلي على الصفحات ٩ و ١٠ و ١١ وتحديداً وجود كشط وتحشية.

محكمتنا ترد على ذلك إن ما ورد بهذا السبب من هذه الناحية محط اقتراء على المحكمة والتحقيق إذ أنها بالرجوع إلى الصفحات المشار إليها لا نجد من خلالها أي كشط أو تحشية مما يتعين الالتفات عما ورد بهذا السبب من هذه الناحية يضاف إلى ذلك أن محضر التحقيق وثيقة رسمية لا يطعن فيها إلا بالتزوير مما يتعين رد ما ورد بهذا السبب من هذه الناحية أيضاً.

وعن السبب السادس من أسباب الطعن التمييزي الذي يقوم على تخطيط محكمة الجنايات الكبرى بإدانة المتهم بجرم حيازة وحمل سلاح بدون ترخيص.

وفي الرد على ذلك ومن الرجوع للمادة (٣) من قانون الأسلحة النارية والذخائر رقم (٣٤) لسنة ١٩٥٢ المعدل أنها تقضي بأنه يجوز حمل البنادق والمسدسات اللازمة للاستعمال شريطة أن يحصل الشخص على رخصة اقتناء مسبقة من وزير الداخلية أو من ينيبه.

كما أن المادة (٤) من ذات القانون ذاته قد نصت على ما يلي: - ((أ- لا يحق حمل الأسلحة النارية في مركز المحافظات والأوية ومديريات القضاء والنواحي والمخافر ومراكز المجالس القروية إلا للأشخاص المسموح لهم بحمل السلاح قانوناً وهم (...)).

كما أن المادة (١١/ج) من ذات القانون أوجبت معاقبة من يخالف أي حكم من أحكام قانون الأسلحة والذخائر أو أي نظام يصدر بموجبه بالحبس لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات ومصادرة السلاح.

يستفاد من النصوص أعلاه أنه لا يجوز اقتناء أي سلاح أو حمله إلا بعد الحصول على ترخيص قانوني من الجهات المختصة وأن القانون يعاقب من يخالف أحكام هذا القانون وفق ما ورد أعلاه.

وحيث أن محكمة الجنايات الكبرى قد توصلت لهذه النتيجة فيكون قرارها موافق للأصول والقانون وأسباب الطعن لا ترد عليه من هذه الناحية ويتعين ردها.

أما ما جاء بالسبب الثالث من حيث القول بأن محضر التحقيق لدى المدعي العام قد شابه بطلان شكلي على الصفحات ٩ و ١٠ و ١١ وتحديداً وجود كشط وتحشية.

محكمتنا ترد على ذلك إن ما ورد بهذا السبب من هذه الناحية محظ افتراء على المحكمة والتحقيق إذ أنها بالرجوع إلى الصفحات المشار إليها لا نجد من خلالها أي كشط أو تحشية مما يتعين الانتفاة عما ورد بهذا السبب من هذه الناحية يضاف إلى ذلك أن محضر التحقيق وثيقة رسمية لا يطعن فيها إلا بالتزوير مما يتعين رد ما ورد بهذا السبب من هذه الناحية أيضاً.

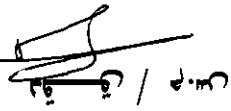
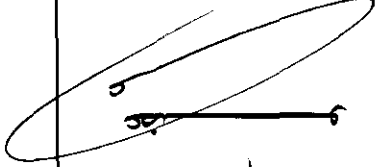


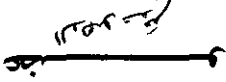
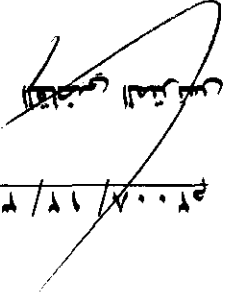
وعن السبب السادس من أسباب الطعن التمييزي الذي يقوم على تخطئة محكمة الجنايات الكبرى بإدانة المتهم بجرم حيازة وحمل سلاح بدون ترخيص.

وفي الرد على ذلك ومن الرجوع للمادة (٣) من قانون الأسلحة النارية والذخائر رقم (٣٤) لسنة ١٩٥٢ المعدل أنها تقضي بأنه يجوز حمل البنادق والمسلمات اللازمة للاستعمال شريطة أن يحصل الشخص على رخصة اقتناء مسبقة من وزير الداخلية أو من ينيبه.

كما أن المادة (٤) من ذات القانون ذاته قد نصت على ما يلي: -- ((أ- لا يحق حمل الأسلحة النارية في مركز المحافظات والأوية ومديريات القضاء والنواحي والمخافر ومراكز المجالس القروية إلا للأشخاص المسموح لهم بحمل السلاح قانوناً وهم (...)).

كما أن المادة (١١/ج) من ذات القانون أوجبت معاقبة من يخالف أي حكم من أحكام قانون الأسلحة والذخائر أو أي نظام يصدر بموجبه بالحبس لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات ومصادرة السلاح.

يستفاد من النصوص أعلاه أنه لا يجوز اقتناء أي سلاح أو حمله إلا بعد الحصول على ترخيص قانوني من الجهات المختصة وأن القانون يعاقب من يخالف أحكام هذا القانون وفق ما ورد أعلاه.

 / م.م. /
 رئيس الدائرة






٢٠٠٧ / ١٢ / ٣١ / ١٤٣٠ هـ الموافق ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ م

١٠- هذه المحكمة المختصة بالنظر في الدعوى المطروقة في تاريخ ١٤٣٠ هـ الموافق ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ م، وتأييداً لها.

تأيداً

هذه المحكمة المختصة بالنظر في الدعوى المطروقة في تاريخ ١٤٣٠ هـ الموافق ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ م، وتأييداً لها.

١١- هذه المحكمة المختصة بالنظر في الدعوى المطروقة في تاريخ ١٤٣٠ هـ الموافق ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ م، وتأييداً لها.

١٢- هذه المحكمة المختصة بالنظر في الدعوى المطروقة في تاريخ ١٤٣٠ هـ الموافق ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ م، وتأييداً لها.

هذه المحكمة المختصة بالنظر في الدعوى المطروقة في تاريخ ١٤٣٠ هـ الموافق ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ م، وتأييداً لها.